

الله الرحمن

# خارج الفقہ

٢٨

١١-٩-٩٦ القول فی الإحرام

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## القول فی الإحرام

- القول فی كيفية الإحرام
- الواجبات وقت الإحرام ثلاثة

## القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- الأول: القصد، لا بمعنى قصد الإحرام، بل بمعنى قصد أحد النسك، فإذا قصد العمرة مثلا و لبي صار محرما و يترتب عليه أحكامه، و أما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققا لعنوانه، فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عن عمد، و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل، و يجب عليه تجديد الإحرام من الميقات إن أمكن، و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل المتقدم.

## يعتبر في النية القربة و الخلوص

- مسألة ١ يعتبر في النية القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه، و يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها و جب تجديدها.

## يعتبر في النية القربة و الخلوص

- (مسألة ١): يعتبر فيها القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو أحدهما يبطل إحرامه.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مسألة ٢ يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة، و أن الحج تمتع أو قران أو أفراد، و أنه لنفسه أو غيره، و أنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندبي، فلو نوى من غير تعيين و أكله إلى ما بعد ذلك بطل و أما نية الوجه فغير واجبة إلا إذا توقف التعيين عليها، و لا يعتبر التلفظ بالنية و لا الاخطار بالبال.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (مسألة ٣): يعتبر في النية تعيين كون الإحرام لحجّ أو عمرة (٣)، و أنّ الحجّ تمتع أو قران أو إفراد، و أنّه لنفسه أو نيابة عن غيره، و أنّه حجّة الإسلام أو الحجّ النذريّ أو النديّ،
- (٣) على وجه ينتهي إلى امتثال شخص أمره بلا احتياج حقيقته إلى قصد عنوانه المخصوص للجزم بعدم قصدية هذه الحقيقة إذ هو حقيقة واحدة مأخوذة في الحجّ تارة و في العمرة اخرى مفردة كانت أم تمتع بها. (آقا ضياء).



## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- فلو نوى الإحرام من غير تعيين و أوكله إلى ما بعد ذلك بطل، فما عن بعضهم من صحته و أن له صرفه إلى أيهما شاء من حج أو عمرة لا وجه له، إذ الظاهر أنه جزء من النسك فتجب نيته كما في أجزاء سائر العبادات، و ليس مثل الوضوء و الغسل بالنسبة إلى الصلاة،

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- نعم الأقوى كفاية التعيين الإجماليّ حتىّ بأن ينوى الإحرام لما سيعينه (١) من حجّ أو عمرة، فإنّه نوع تعيين (٢) و فرق بينه و بين ما لو نوى مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (١) فيه إشكال و الفرق بينه و بين ما لو نوى مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد غير واضح. (الأصفهاني).
- ليس هذا نيّة إجماليّة و لا كافٍ للتعيين. (الإمام الخميني).
- بل الأقوى عدم كفايته و الفرق بينه و بين ما لو نوى مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد غير واضح. (الخوانساري).
- بل الأقوى عدم كفايته و لا فرق بينه و بين النيّة المرددة و إيكال التعيين إلى ما بعد. (البروجردى).
- الأقوى عدم كفايته و إلحاقه بما لم يعيّن و لو إجمالاً. (الكلبائيگاني).
- (٢) ليس هذا من التعيين. (الشيرازي).
- ليس هو إلّا كالإحرام لصلاة سعيّنها أو البسملة لسورة كذلك و ليس مجدداً للتعيين في شيءٍ منها على الأقوى. (النائيني).

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (١) لأنَّ أوامره تعالى متعدّدة و إذا لم يقصد أمراً معيّناً لا يقع شيء منها، فإنَّ امثال كل أمر يتوقف على التعيين، و لا يتعيّن إلّا بالقصد و لا يكفي التعيين البعدي.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و نسب إلى العلامة كفاية ذلك و أنّ الإحرام مثل الوضوء و الغسل بالنسبة إلى الصلاة في عدم لزوم تعيين الغاية و عدم قصد الخصوصية لغاية معيّنة «١»،

- (١) المنتهى ٢: ٦٧٥ السطر ٤.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و لكن الفرق واضح، لأنَّ الوضوء أو الغسل عبادة مستقلة و راجح في نفسه، لأنه طهور و إن لم يقصد غاية من الغايات، كما هو المستفاد من قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «٢»

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و أمّا التلبية فهي استجابة لأمر اللّٰه تعالى بالحج أو العمرة و هي جزء من أجزاء الحج أو العمرة لا أنها مقدّمة مستقلة و مستحبة بنفسها، فلو أتى بها لا يقصد الخصوصية فليست بمأمورة بها، لأنّ المأمور به إنّما هو التلبية الخاصّة التي يقصد بها الحج أو العمرة و يؤتى بها بعنوان الجزئية لأحدهما، فما أتى به بعنوان الجزئية فهو مأمور به فلا بدّ أن يكون مقصوداً بخصوصه من الأوّل، نظير القصد إلى البسمة بالنسبة إلى سورة خاصّة.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- نعم، يكفي التعيين الإجمالي كما لو قصد امتثال الفرد الذي يعينه فيما بعد، لأن ذلك الفرد معلوم عند الله واقعاً و هو لا يدري، فيقصد المتعين الواقعي و إن كان لا يعرفه بالفعل، فإن المنوى يكون متعيناً في علم الله و هو يشير إليه في مقام النية، فإن القصد إلى الشيء يقع على قسمين:



## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- أحدهما: أن يقصد الطبيعة المطلقة من دون نظر إلى التعيين أصلاً و إنما يتعين فيما بعد.
- ثانيهما: أن يقصد المتعين واقعاً و إن كان لا يدرى به فعلاً، كما إذا فرضنا أنه عينه و كتبه في قرطاس ثم نسي ما عينه و كتبه و لم يعثر على القرطاس ثم ينوى الإحرام على النحو الذي كتبه، نظير ما إذا قرأ البسملة للسورة التي بعد هذه الصفحة و هو لا يعلم السورة بالفعل عند قراءة البسملة، فإن السورة متعيّنة واقعاً و إن كان هو لا يدرى بالفعل عند قراءة البسملة.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و لو نوى الإحرام و لم يعيّن لا حجّاً و لا عمرة أو نواهما معا فالأقرب البطلان أمّا الأوّل فلأنّه لا بدّ في نيّة كلّ فعل تميّزه من الأغيار، و إلّا لم يكن نيّة، و لو جاز الإبهام جاز للمصلّي - مثلاً - أن ينوى فعلاً ما قربه إلى الله، إذ لا فارق بين مراتب الإبهام.
- و لتضمّن الأخبار التعيين كما سمعته الآن من خبري علي بن جعفر و البنزطي، و أخبار الدعاء المتضمّن لذكر المنوى، و لأنّه لو جاز كان هو الأحوط لئلا يفتقر إلى العدول إذا اضطر إليه، و لا يحتاج إلى اشتراط إن لم يكن حجة فعمرة.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- خلافا للمبسوط «٤» و المهذب «٥» و الوسيلة «٦» ففيهما: إنه يصحّ، فإن لم يكن في أشهر الحجّ انصرف الى عمرة مفردة.
- و إن كان في أشهر الحجّ تخيّر بينهما، و هو خيرة التذكرة «٧»، و المنتهى «٨»،
- (٤) المبسوط: ج ١ ص ٣١٦.
- (٥) المهذب: ج ١ ص ٢١٩.
- (٦) الوسيلة: ص ١٦١.
- (٧) تذكرة الفقهاء: ج ١ ص ٣٢٥ س ١٨.
- (٨) منتهى المطلب: ج ٢ ص ٦٧٥ س ٤.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و لعلّه أقوى، لأنّ النسكين في الحقيقة غايتان للإحرام غير داخلين في حقيقته، و لا يختلف حقيقة الإحرام نوعاً و لا صنفاً باختلاف غاياته،
- فالأصل عدم وجوب التعيين، و أخبار التعيين مبنية على الغالب الفضل، و كذا العدول و الاشتراط.
- قال في المنتهى و التذكرة: و لأنّ الإحرام بالحجّ يخالف غيره من إحرام سائر العبادات، لأنّه لا يخرج منه بالفساد، و إذا عقد عن غيره أو تطوعاً وقع عن فرضه فجاز أن ينعقد مطلقاً «١».

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و فيهما أيضا الاستدلال بما يأتي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه أهلّ إهلالاً كإهلال النبي صلى الله عليه و آله. و لم يكن يعرف إهلاله «٢».
- و ما روته العامة أنه صلى الله عليه و آله خرج من المدينة لا يسمّى حجا و لا عمرة، ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء بين الصفا و المروة «٣»، و هو ممنوع، و لو سلم «٤» جاز الاختصاص به صلى الله عليه و آله و بما قبل نزول القضاء. و منع في المختلف أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يعرف ما أهل به النبي صلى الله عليه و آله، و تردّد فيه «٥».

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- قد عرفت ان النية المعتبرة في العبادات تلتئم من ركنين و هما تعلق اراده الفاعل بعين ما تعلق به إرادة الأمر و كون إرادته لأجل إرادة الفاعل لا لشيء آخر منفردا و لا منضما إلى إرادة الأمر،

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- فالركن الأول يحتاج الى العلم بمتعلق إرادة الأمر حتى يريد نفس ما اراده و العلم بذلك يتوقف على العلم بذاتيات ما تعلق به ارادته بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقة متعلق ارادته، و هي في باب الحج أمور
- (منها) كون مراده حجا أو عمرة، إذا الحج يغير العمرة بالذات بمعنى كونهما ذاتين متغايرين و لا إشكال في اعتبار تعيين ذلك في النية فلا تصح نية المنسك على نحو الإطلاق الجامع بين الحج و العمرة و لا المردد بينهما على نحو معنى النكرة لأن أمر الأمر تعلق بخصوصية الحج أو العمرة لا الى الجامع بينهما و لا بأحدهما المردد لكنه ليس تعيين النية بل هو تعيين المنوى

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و منها) كون مراده حج التمتع أو الافراد أو القران لان اختلاف الأنواع الثلاثة اختلاف ذاتي نوعي



## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

• (و يدل على ذلك النصوص) كصحيح معاوية - بن عمار عن الصادق عليه السلام: لا يكون إحرام إلا في دبر صلوه مكتوبة أو نافلة فإن كانت مكتوبة أحرمت في دبرها بعد التسليم و ان كانت نافلة صليت ركعتين و أحرمت في دبرها فإذا انفلت من صلوتك فاحمد الله تعالى و أثن عليه و صل على النبي و قل اللهم اني اسئلك أن تجعلني ممن استجاب لك و أمن بوعدك و اتبع أمرك فإني عبدك و في قبضتك لا أوقى إلا ما وقيت و لا أخذ إلا ما أعطيت و قد ذكرت الحج فاسئلك ان تعزم لي عليه على كتابك و سنه نبيك و تقويني على ما ضعفت و تسلم مني مناسكي في يسر منك و عافية و اجعلني من وفدك الذين رضيت و ارتضيت و سميت و كتبت اللهم اني خرجت من شقه بعيدة و أنفقت مالي ابتغاء مرضاتك اللهم فتمم لي حجتى و عمرتى اللهم اني أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنه نبيك فان عرض لي عارض يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذى فدرت على اللهم ان لم تكن حجة فعمرة أحرم لك شعري و بشرى و لحمى و دمي و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الثياب و الطيب ابتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة، قال و يجزيك ان تقول هذا مرة واحدة حين تحرم ثم قم فامش هنيئة فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا فلب" و غير ذلك من النصوص

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و منها) كونه عن نفسه أو عن غيره لكن تعيين كونه عن غيره يحتاج الى قصد كونه عن غيره و اما تعيين كونه عن نفسه فلا يحتاج الى قصد كونه عن نفسه بل عدم قصد كونه عن غيره يوجب تعيين كونه عن نفسه لأن الأصل في الأفعال الصادرة عن الفاعلين هو كونها عن الفاعل نفسه الا فيما قصد وقوعه عن غيره

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و منها) كونه حجة الإسلام أو الحج النذرى أو الندبى فلا يكفى -  
الإتيان بالحج على الإطلاق لما تقدم فى المسألة التاسعة من مسائل  
اشتراط البلوغ و المسألة الخامسة و العشرين من مسائل الاستطاعة  
من ان الأقوى اختلاف أقسام الحج اختلافا نوعيا " فلا بد من تعيين  
النوع عن الإحرام (فالأقوى) ان فى هذه الموارد التى ذكرها المصنف  
(قده) يجب التعيين.

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- خلافا لما عن كشف اللثام فإنه بعد ان حكى عن التذكرة و المنتهى انه لو نوى الإحرام مطلقا و لم يذكر لا حجا و لا عمره انعقد إحرامه قال و لعله الأقوى،

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و استدل له بأمر
- (الأول) ان النسكين في الحقيقة غايتان للإحرام غير داخلين في حقيقته و لا تختلف حقيقة الإحرام نوعا و لا صنفا باختلاف غاياته كالوضوء و الغسل
- (الثانية) ان الأصل عدم وجوب التعيين بعد حمل اخباره على الغالب أو الفضل و كذا اخبار العدول و الاشتراط

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (الثالث) ان الإحرام بالحج يخالف غيره من إحرام سائر العبادات لانه لا يخرج منه بالفساد فإذا عقد عن غيره أو تطوعا وقع عن فريضته فجاز ان ينعقد مطلقا
- (الرابع) ما روى ان أمير المؤمنين عليه السلام أهل كإهلال النبي (ص) و لم يكن يعرف إهلاله
- (الخامس) ما روته العامة من انه (ص) خرج من المدينة لا يسمى حجا و لا - عمره فنزل عليه القضاء بين الصفا و المروة، هذه وجوه خمسة تمسك بها لجواز عدم تعيين نوع النسك عند الإحرام.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و الكل مخدوش (اما الأول) فبالمنع عن كون النسكين غايتين للإحرام بل الإحرام جزء من كل منهما كما هو ظاهر النصوص و الفتاوى فليس الإحرام مثل الوضوء أو الغسل الذي تكون الصلاة من غاياته

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (لا يقال) انه بناء على ذلك يصح الاكتفاء بنيه كل من الحج و العمرة عن نية إحرامه كما في غيره من اجزاء العبادات بل الظاهر بطلانها إذا نوى كل جزء مستقلا ضرورة ان كل واحد من الاجزاء لا يكون مرادا للأمر بالاستقلال بل في ضمن الكل



## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (لانه يقال) إذا قام الدليل على لزوم ارادة الجزء مستقلا ووجب ارادته كذلك و لا منافاة مع جزئيته بعد قيام الدليل كما في الطواف و ركعتيه و غيرهما من اجزاء الحج و العمرة حيث انه يعتبر في كل منها النية استقلا مع كونه جزء و كما في صوم كل يوم من شهر رمضان بناء على كون صومه شيئا واحدا مركبا من صيام كل يوم منه فإنه على ذلك يكون كل يوم منه منويا بالاستقلال مع انه جزء من صيام الجميع

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الثانى) أعنى التمسك بالأصل بعد حمل اخبار التعيين و العدول و الشرائط على الغالب فلانه مع بعده مما لا موجب له و لا قرينه عليه و الانصاف دلالة تلك النصوص على اعتبار التعيين اما اخبار التعيين مثل خبر معاوية بن عمار الذى تقدم نقله بطوله أنفا فواضح حيث انه ظاهر فى اعتبار التعيين، و اما اخبار العدول و الاشتراط فلانه لو لم يكن التعيين معتبرا و جاز الاكتفاء بنية الإحرام على نحو الإطلاق فاختار معه الحج مثلا ثم عرضه مانع من إتمامه من حيض أو نفاس أو صار محصورا أو مصدودا لكان اللازم إتمام ذاك الإحرام عمرة من غير حاجة الى العدول أو الاشتراط

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الثالث) أعنى مخالفة إحرام الحج مع إحرام سائر العبادات فى عدم الخروج منه بالفساد و وجوب إتمامه بحج أو عمرة فلا يقتضى ذلك انعقاده مطلقا
- و ما ذكره (قده) من انه إذا عقد الإحرام عن غيره أو تطوعا وقع عن فرضه فجاز ان ينعقد مطلقا مما لم يقع عليه دليل و مقتضى القاعدة هو البطلان لكنه (قده) أرسل انعقاده عن فرضه إرسال المسلمات

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الرابع) أعنى المروى فى إهلال أمير المؤمنين (ع) (ففيه
- **أولاً**) منع دلالته على جواز الإحرام مطلقاً" من غير تعيين عند الإحرام لاحتمال ارادته عليه السلام إحراماً مثل إحرام رسول الله (ص) فى كونه حج القرآن فإنه ورد فى الاخبار كما فى صحيح معاوية بن عمار انه (ع) ساق معه أربعة و ثلاثين بدنه أو ستا و ثلاثين كان إحرامه عليه السلام مقرونا بسوق الهدى
- (و **ثانياً**) ان إحرام رسول الله (ص) نوع تعيين إجمالى و هذا كاف فى الصحة
- (و **ثالثاً**) بإمكان حمله على كونه من خصائصه عليه - السلام كما يشعر به افتخاره به على غيره

## يعتبر فى النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الخامس) اعنى المروى بطرق العامة ففیه انه غير ثابت بل الثابت خلافه
- (و مما ذكرنا) من ظهور الأخبار الدالة على التعيين و العدول على اعتبار التعيين يظهر انه لا محل للتمسك بالأصل لنفى اعتباره فالتحقيق عدم المناص عن اعتباره لكن اللازم منه هو اعتباره بالأعم من التفصيلى و الإجمالى كما أشرنا إليه فى المروى عن أمير- المؤمنین عليه السلام حيث انه نوع تعيين بالإجمال

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما ما أفاده في المتن) من صحة الإحرام حتى بأن ينوى الإحرام لما سيعينه و انه نوع تعيين فلم يعلم منه معنى محصل فان ما سيعينه ليس معينا في حال الإحرام فلا فرق بينه و بين ما لو نوى مرددا مع إيكال التعيين الى ما بعد

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و هذا بخلاف ما لو كان ما نواه إجمالاً معيناً واقعاً عند الإحرام كما يأتي في المسألة الثامنة فيما لو نوى إحراماً كإحرام فلان فإن إحرام فلان إذا كان معيناً أنه لحج أو لعمره فالمشار إليه بقوله كإحرام فلان معين واقعاً كإحرام أمير المؤمنين عليه السلام حيث كان إحرام رسول الله (ص) معيناً واقعاً و اما الإشارة في حال الإحرام إلى ما سيعينه هو فهو ليس شيئاً معيناً معلوماً حال الإحرام المردد و نية الإحرام المطلق و الإيكال إلى ما يعينه في أنه ليس هذا تعييناً و لا هو نوع تعيين

## يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و نظير ذلك ما إذا نوى احد عند ورود بلده ان يقيم فيها ما نواه صديقه و كان صديقه قد نوى عشرة أيام فإن نية الإقامة تحصل بذلك لان ما نواه إجمالاً كان معيناً واقعا عند نيته
- و اما لو نوى انه يقيم فيها مدة سعيينه فيما بعد ثم بعد ذلك نوى الإقامة عشرة أيام فإن هذا لا يصح نية الإقامة من أول الأمر بل هو في حكم المردد الى ان ينوى الإقامة، و هذا واضح.



## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- مسألة ٨ لو حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج خلافه أو باعتقاد عدم الاستطاعة فبان خلافه لا يجزى عن حجة الإسلام على الأقوى إلا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق.

٨-٨-٨٩ كتاب الحجّ جلسه ٢١

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- (مسألة ٩): إذا حجّ باعتقاد أنه غير بالغ ندباً، فبان بعد الحجّ أنه كان بالغاً، فهل يجزى عن حجة الإسلام أولاً؟ وجهان، أوجههما الأوّل (١) و كذا إذا حجّ الرجل باعتقاد عدم الاستطاعة بنية الندب (٢) ثمّ ظهر كونه مستطيعاً حين الحجّ.

• (١) محلّ تأمّل و كذا الفرع الثانی. (البروجردی).

• فيه تأمّل و إشكال و كذا في الفرع الثانی. (الكلبي يگانی).

• (٢) لو لم يكن على وجه يخلّ بقربيته كما هو الغالب. (آقا ضياء).

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- قد مر في مباحث الوضوء من كتاب الطهارة ان المعتبر في صحة العبادات إرادة المأمور به على ما هو عليه، بان يكون متعلق ارادة الفاعل بعينه هو ما تعلق به ارادة الأمر، و كان باعث الفاعل في إرادته هو تعلق الأمر به أو شيء من علله أو معاليله، و يكفي في تطابق متعلق الإرادتين قصد الفاعل ما تعلق به ارادة الأمر على نحو الاجمال بداعي أمره أيضا على نحو الاجمال،

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- و حينئذ فلو قصد ما هو وظيفته في ذاك الحال باعتقاد انه حج مندوب فبان انه واجب حجة الإسلام، أو اتى به بداعى أمره الندبى فبان أنه وجوبى لم يضر بالصحة و وقوعه عنه عن حجة الإسلام لتعلق الإرادة بعين ما تعلق به الأمر و كون الباعث فى إرادته هو الأمر المتعلق به اللهم الا ان يكون على وجه التقييد، بان يقصد الإتيان - بالحج المندوب بحيث لو لم يكن مندوبا لما كان قاصدا لإتيانه، حيث انه لا يقع عما هو عليه حينئذ، و ذلك ظاهر.



## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- مسألة ٢٥ لو اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا فإن أمكن فيه الاشتباه في التطبيق صح وأجزأ عن حجة الإسلام لكن حصوله مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل، و إن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجز عنه، و في صحة حجه تأمل، و كذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها، و لو تخيل عدم فوريته فقصد الندب لا يجزى، و في صحته تأمل.

٢٣-١٢-٨٩ كتاب الحجّ جلسه ٦٦

## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- (مسألة ٢٦): إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحجّ ندباً، فإن قصد امتثال الأمر (١) المتعلّق به فعلاً و تخيّل أنه الأمر الندبيّ أجزاءً عن حجّة الإسلام (٢)،
- (١) لكن وقوع ذلك مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل.  
(الإمام الخميني). (٢) فيه إشكال. (الكلّبايگاني). محلّ إشكال.  
(البروجردي).

## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- لأنه حينئذٍ من باب الاشتباه في التطبيق، وإن قصد الأمر الندبيّ على وجه التقييد (٣)
- (٣) ليس هذا من موارد التقييد وإنما هو من موارد التخلف في الداعي إذ المفروض أنه قصد الأمر الفعلي المتعلق بالحجّ و من المفروض أنه مستطيع و واجد لسائر الشرائط فالصادر منه هو حجة الإسلام و إن كان هو جاهلاً به و لا يعتبر قصد هذا العنوان في صحة الحجّ فلا يقاس المقام بما إذا قصد نافلة الفجر ثمّ علم أنه كان قد صلاها ما أتى به لا يجزئ عن صلاة الفجر لأنها غير مقصودة. (الخوئي).



## الحج النديبي باعتقاد عدم الاستطاعة

• لم يجز عنها (٤)، وإن كان حجّه

• (٤) الإجزاء في هذه الصورة و نظائرها لا يخلو عن قوّة. (الشيرازي).

## الحج النديبي باعتقاد عدم الاستطاعة

• صحيحاً (١) و كذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك،

• (١) في صحته إشكال لشبهة استفادته من رواية سعد و صحيحة سعيد فراجع و تأمل فيه. (آقا ضياء). محلّ إشكال أيضاً. (البروجردى). فيه تأمل. (الامام الخمينى). لو لم يجز عن حجة الإسلام لما كان حجّه صحيحاً لا ندباً و لا وجوباً لاستحالة توجه الخطابين بتكليفين فى وقت واحد لا يسعهما و الأصحّ كفايته عن حجة الإسلام مطلقاً حتى على نحو التقييد. (كاشف الغطاء).

## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- و أمّا لو علم بذلك و تخيّل عدم فوريتها فقصّد الأمر الندبيّ فلا يجزى، لأنّه يرجع إلى التقييد (٢).

- (٢) لا لذلك بل لأنّ الأمر الفعلي لم يقصد و إنّما قصد الأمر الندبي المترتب على مخالفة الأمر الفعلي. (الخوئي).

## الحج النديب باعتقاد عدم الوجوب

- مسألة ٨ لو حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج خلافه أو باعتقاد عدم الاستطاعة فبان خلافه لا يجزى عن حجة الإسلام على الأقوى. إلا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق.

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- مسألة ٨ لو حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج خلافه أو باعتقاد عدم الاستطاعة فبان خلافه لا يجزى عن حجة الإسلام\*  
على الأقوى إلا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق.

- \*بل يجزى على الأقوى



## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- (مسألة ٩): إذا حجّ باعتقاد أنه غير بالغ ندباً، فبان بعد الحجّ أنه كان بالغاً، فهل يجزى عن حجة الإسلام أولاً؟ وجهان، أوجههما الأوّل (١) و كذا إذا حجّ الرجل باعتقاد عدم الاستطاعة بنية الندب (٢) ثمّ ظهر كونه مستطيعاً حين الحجّ.

• (١) محلّ تأمّل و كذا الفرع الثانی. (البروجردی).

• فيه تأمّل و إشكال و كذا في الفرع الثانی. (الكلبي يگانی).

• (٢) لو لم يكن على وجه يخلّ بقربيته كما هو الغالب. (آقا ضياء).

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- قد مر في مباحث الوضوء من كتاب الطهارة ان المعتبر في صحة العبادات إرادة المأمور به على ما هو عليه، بان يكون متعلق ارادة الفاعل بعينه هو ما تعلق به ارادة الأمر، و كان باعث الفاعل في إرادته هو تعلق الأمر به أو شيء من علله أو معاليله، و يكفي في تطابق متعلق الإرادتين قصد الفاعل ما تعلق به ارادة الأمر على نحو الاجمال بداعي أمره أيضا على نحو الاجمال،



## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- و حينئذ فلو قصد ما هو وظيفته في ذاك الحال باعتقاد انه حج مندوب فبان انه واجب حجة الإسلام، أو اتى به بداعى أمره الندبى فبان أنه وجوبى لم يضر بالصحة و وقوعه عنه عن حجة الإسلام لتعلق الإرادة بعين ما تعلق به الأمر و كون الباعث فى إرادته هو الأمر المتعلق به اللهم الا ان يكون على وجه التقييد، بان يقصد الإتيان - بالحج المندوب بحيث لو لم يكن مندوبا لما كان قاصدا لإتيانه، حيث انه لا يقع عما هو عليه حينئذ، و ذلك ظاهر.



موسسه  
رواق  
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

[www.ravaqhekmat.ir](http://www.ravaqhekmat.ir)